

ايطاليا

ورقة عمل

مراقبة النقل الدولي للأسلحة والحد منه

- ١ - ازدادت عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي زيادة حادة خلال السنوات الأخيرة ، ووصلت الى مستويات أعلى من ذي قبل وأخذت أشكالا جديدة تدعو للقلق .
- ويجرى يوميا الاتجار بكميات متزايدة من الأسلحة في مناطق مختلفة من العالم ، ويؤدي ذلك الى تراكم كبير وانتشار واسع النطاق لقدر هائل من وسائل التدمير .
- ووفقا للمصادر المتاحة ، فان القيمة الاجمالية لمبيعات الأسلحة التقليدية في العالم وصلت الى حد مرتفع يدعو الى الذهول وهو ٢٠ ألف مليون دولار في السنة . ويذهب ما يقرب من ٧٥ في المائة من الامدادات الى البلدان النامية . ومنذ ١٩٧٤ وحجم هذا النقل يرتفع بمعدل سنوي قد يزيد في المتوسط عن ٢٥ في المائة . وهكذا يتزايد تحويل وسائل وأموال هامة - مما يمكن تكريسها للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي - الى النفقات العسكرية . وتوسع التجارة توسع كمي ونوعي معا .
- اذ يصاحب النمو في حجم هذه التجارة تسريع في التعقيد التكنولوجي للأسلحة المتجر فيها .
- وبتألف النقل أساسا من الأسلحة ومنظومات الأسلحة الهامة ، مثل الطائرات المقاتلة ، والعربات المدرعة ، والصواريخ ، والسفن الحربية وغير ذلك من الأسلحة العسكرية ذات القدرة التدميرية العالية . وفي عدد من الحالات لا يشمل النقل المعدات والخدمات فقط بل المعرفة الفنية أيضا .
- ويمكن بسهولة تقييم النتائج الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتدفق الأسلحة هذا . اذ ان موارد هائلة ، يمكن ان تتاح لاستئصال الفقر والجوع والأمراض ، تضيع في تنافس مبدد ودائم التزايد على الأسلحة . ويؤدي الحصول على منظومات الأسلحة الكبرى دون قيد من جانب عدد متزايد دائما من البلدان الى ايجاد جو من القلق والشك ، ويولد آثارا لا تشجع على الاستقرار ، ويزيد من حدة التوترات في مختلف مناطق العالم . وهذا الاتجاه ، وهو بعيد كل البعد عن تعزيز الأمن الدولي ، يشير أخطارا اضافية للسلام ويعرقل احراز تقدم فعال نحو هدف نزع السلاح العام الكامل .
- ٢ - وفي الدورة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح أقرت الجمعية العامة اقرارا له مغزى بضرورة التوصل الى تدابير متفق عليها لمراقبة النقل الدولي للأسلحة التقليدية والحد منه .
- وتعالج الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية هذه المسألة في فقرة محددة هي الفقرة ٨٥ ، التي توصي بما يلي :

" ينبغي اجراء مشاورات فيما بين أهم البلدان الموردة للأسلحة وتلك المتلقية لها بشأن الحد من جميع الأشكال التي يتخذها نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي ، اعتمادا بصفة خاصة على مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف بغية تشجيع وتعزيز الاستقرار بمستوى عسكري أقل " .

وقد أكدت من جديد لجنة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح الحاجة الى هذه المشاورات ذلك في العناصر التي قدمتها لبرنامج شامل لنزع السلاح عن طريق الجمعية العامة الى لجنة نزع السلاح .

وبالإضافة الى ذلك قام عدد من البلدان مؤخرا ، في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، بالتأكيد من جديد على الحاجة العاجلة الى النظر في الطرق والوسائل لوضع التجارة الدولية في الأسلحة تحت السيطرة .

٣ — وتعتقد الحكومة الإيطالية ان النظر في قضية التجارة الدولية للأسلحة لا ينبغي ان يتأخر أكثر من ذلك .

• وتمثل المشكلة قضية حاسمة في الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل وهي تتطلب اجراءات فورية ومسؤولة من جانب جميع البلدان المعنية وتستدعي القيام في وقت مبكر بانشاء آليات واجراءات مناسبة ، تجمع ما بين المنهج الشامل والاقليمي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، تؤيد إيطاليا اقامة هيئة مخصصة في اطار الأمم المتحدة ، لغرض رصد ومراقبة التجارة الدولية في الأسلحة والحد منها عن طريق اجراءات متفق عليها .

وينبغي ، من وجهة نظر الحكومة الإيطالية ، ان تتكون هذه الهيئة من عدد من اللجان الاقليمية ، تناظر المناطق التي أخذت في الاعتبار لكبح النقل ، وتشمل جميع أهم البلدان الموردة للأسلحة والمتلقية لها في المنطقة .

وينبغي ان يعهد الى مؤتمر عام في اطار الهيئة المخصصة بالمهمة التالية :

— تشكيل المبادئ والخطوط التوجيهية العامة لترتيبات المراقبة والحد ؛

— وضع معايير قانونية وتقنية وعسكرية لتحقيق هذه الترتيبات (تعيين وتنفيذ المعايير الدولية ذات الصلة ، وتصنيف أنواع الأسلحة ومنظومات الأسلحة ، والنظر في العلاقة بين المتطلبات من الأسلحة واحتياجات الدفاع والأمن والتوازن العسكري الاقليمي)؛

— مراقبة الامتثال الفعال عن طريق ترتيبات متفق عليها ؛

— وضع سجل بالصفقات .

وينبغي عندئذ التوصل الى ترتيبات محددة تتعلق بمختلف المناطق في اطار اللجان

الاقليمية ، وفقا للمبادئ والخطوط التوجيهية المذكورة أعلاه .

وينبغي ان تسعى هذه الترتيبات الى تحقيق هدف الاستقرار في ميزان الأسلحة وتعزيز

الأمن في كل منطقة بمستوى أقل من الأسلحة .

٤ — والوفد الإيطالي ، اذ يقدم هذا الاقتراح ، يدرك تماما مقدار تعقد نطاق القضايا التي

يتعين حلها . وموضوع نقل الأسلحة في حد ذاته موضوع صعب وحساس وغير جذاب ، وبمس عددًا من المصالح المتصارعة .

ويطلب أى بحث عن حل حافزا صادقا والتزاما قويا وجهودا خلاقية من جانب جميع البلدان المعنية •

وبالإضافة الى ذلك فان اقامة آليات جديدة لمعالجة المشكلة على أساس مخصص سيعني البدء في دراسة جديدة للجوانب التنظيمية والقانونية والمالية •

ومع ذلك ، وبسبب تعقد وحساسية الموضوع على وجه التحديد ، فان ايظاليا تعتقد انه ينبغي اتخاذ الاجراءات المناسبة للتحرك بأسرع ما يمكن نحو مفاوضات فعالة بشأن جوهر المشكلة وجوانبها المؤسسية •

ويمكن ، كخطوة أولى ، الاضطلاع بمشاورات أولية في اطار هيئات نزع السلاح القائمة ، بغية الحصول على المعلومات الخلفية اللازمة والتوصل الى نهج أفضل وادراك مشترك لجميع جوانب القضية والاختيارات الممكنة • وينبغي تركيز الانتباه ، في جملة أمور ، على مسائل التعريفات ، والامداد على أساس منتظم بمعلومات وقائعية من جانب البلدان المعنية ، والمحاسبة الدولية الموحدة وتسجيل عمليات النقل والتحقق •

وكما أشارت ايظاليا من قبل أمام الدورة الاستثنائية (الوثيقة A/AC.187/97) سيكون من المفيد للغاية ان تقوم الأمم المتحدة بنشر كافة البيانات المتوفرة عن امداد ونقل الأسلحة وتطوير نظام فعال لتجهيز هذه البيانات •

وستعطي هذه المشاورات لكل بلد فرصة الاعراب عن وجهات نظره والاشارة بمناهج بديلة ، وتقديم اقتراحات اجرائية وجوهرية ، تؤدي الى ترتيبات حقيقية يمكن الركون اليها • ولا نكون مبالغين مهما شددنا على أهمية قيام البلدان الموردة والمتلقية الهامة بالاشتراك اشتراكا فعالا في المناقشة •

وقد يمكن ، في مرحلة تالية ، التحرك من تحليل متعمق للمشكلة الى النظر في الحلول الفعالة في جو من الثقة المتزايدة والمعرفة الأوسع بمختلف عناصر المشكلة •

٥ - وفي هذا الصدد ، ينبغي ان يوضع موضع الاعتبار الدائم ان برنامج العمل الذى وافقت عليه الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ينظر في الأسلحة التقليدية الى جانب الأسلحة النووية ، عند تحديد الأولويات في مفاوضات نزع السلاح • ولذلك فان الجهود المبذولة في مراقبة سباق الأسلحة التقليدية وتخفيضه وعكس اتجاهه تدريجيا - تشكل تجارة الأسلحة عنصرا كبيرا في هذا السباق - ينبغي متابعتها في نفس الوقت مع المبادرات التي تهدف الى الحد من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل والاقبال منها •

وقد أدرجت لجنة نزع السلاح مسألة الأسلحة التقليدية بوصفها بندا محددًا في جدول أعمالها العام •

ويرى الوفد الايطالي ان لجنة نزع السلاح ينبغي ان تعطي لقضية نقل الأسلحة ككل الاهتمام الذى تستحقه وأن تؤدي دورا يتمشى تماما مع وظائفها بوصفها المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في تمهيد الطريق للوصول الى حلول مقبولة من الجميع •

